

۲۹
حاشیه چیدانه





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي توصل الي نتائج بي السموات الابدية اجلاء
وتفصيلا والسكنى تكملة راس قياسات تنج احكاما اثر الثوابت يكملها
والقنوة والسلام على سيد المرسلين وقام المبشرين والخذرين وعلى النبي
المعجزة بين الطاهرين وامامها المقيمين الذين سلكوا سبيل الحق المبين
ولم يزل يفتقرى عما قال الرسول الامين عليك سلام الله دائما يدوم
السموات والارضين فينا نبد ما حزننا على سخر السلم لولانا الامني
لحم والجل للوذي ذي القلعة الوقادة والقوية السادة طوي الحاج في
المنقبات الانيق في السجدة المحل في السجدة المحل في السجدة المحل في
من شكر الله وقام الله وكنى في السجدة المحل في السجدة المحل في
جوهها الغاب وميزت بين القفر والباب مع طنة التوغل في هذا الفن و
وكثرة الاشغال الموجبة لندس البال وتشت الحلال وما توفيق الاباليز
المستقال ورماد جلت كساب السطر كوتيق المكن ينظر على اهل الدراية

بمقرى

بمقرى

القرابة ابد من الجلي على يد ان المسنين والمرثية والافان الشرح في بيع م احمد
 الكتاب بوب الامام في كثر المرام وتوزيع الكلام قال الله الحكم منه العالي
 هو الكشاف الاتحادي بين الدين دفعة واحدة ومثله تفصيل وهو النطق
 الذي يستحق من المتعددة منعتة ان اعلم ان كل ما يقرب من احد النسبة
 الخاصة الجزية وناجها الحكم به وتلكها القضية هو البها القدرين اشتر
 المصدق ان العلم ان المراد من الحكم القديق وهو غير ثابت مطلق انه يستقيم بها
 على ايراد القضية من الحكم في كلف والكافة مستقيمة على غير
 ذلك بالتكليف فانه اذا اريد من الحكم القضية لغير المعنى يستلزم ان
 الى الموصوف واردة المعنى الفاعلي من المصدر ان القضية فيها البالية
 وهي الاتحاد والتكليف الى الصورة الواحدة البهية المكشوفة على غير النظر
 من الاتحاد واذا اريد من النسبة يكون المعنى للاضافة المذكورة واردة
 النسبة من الاتحاد وانما هي النسبة المكشوفة في الظرف في حارة المشاهدة
 في معنى الراجح فلا يرد ان النظر على اتحاد الى قرينة وهذا يحتاج اليها في كل
 المراتب وجوه منها انه قد يراد به ثبات فاما سبب بيان حال
 القديق او لا وما تفسيره بالكناف فانه لا يكمل على غير القديق من
 العالي الادوية المشهورة للملك لا يفر بين الولى وما قول المص

سنة

السنة

تلك الحال ان هو

المعنى

الصفة

المعنى

المعنى

في طلبة النسبة انما نشأ في متعلق الحكم وكذا قود واما متعلق الحكم مع غيره
 بارادة المقدين واما قود في معرفة الكتاب فان النسبة في نسبة قرينة
 فحكم على ان ارادة قودا معناه المعنى في بعض الالفاظ كتاب في كتابات كادقت و
 ستعرف وقد مر من سلاطين الحكم بالعقد المنعقد من الموضوع والمحل
 والنسبة ثم قال واداعي مختار في الحكم المدقق في الحكم على كذا ان يقيم
 على المقدين والاذعان والجملة والتقدير ليس الا باعتبار المتعلق
 ثم لا يمكن متعلق المقدين عند الحكم ام لا محله وكان لا يستلزم تعيين
 والجملة قال الاجمال قد يكون او لا يتم تعيينه المتعلق وقد يكون له خصوص
 التفصيل فالمقدين المتعلق بالاول يسمى تقدما بالجملة والمتعلق بالثاني
 يسمى تقدما بالتفصيل وعلى هذا معنى قودا من ان كانت الاتحاد اذ كان الله
 الاتحاد والاصل من غير تفصيل وهو قوله هو المتعلق الا فغان الذي يستلزم
 هو ما قبله بمسكون المتعلق ولا يكون ما قبله من الكلف انتهى كلامه ولم
 يستلزم كلامه واما ان ذلك قرينة على قرينة فان المطلوب ان
 المدقق هو ان احتمال ارادة المقدين راجع على باقي الاحتمالات
 فلا يرد عليه لا يتم للاسباب ان احتمالات من الاحتمالات الباقية
 قال عن الكلف هو مشكل في الكلف ان كان ذلك الاحتمال ولم يثبت

كلمات

بضم

بضم

ثبت بعد ذلك ان كل ما يستلزم حيزا لا يمكن حيزا من الشايع في كون الله
 التعقيب عليه بما هو معنى ان النسبة الى الشايع في كل واحد من النسبة كقوله في
 الكلامين وكذلك الاستدلال المستند الى عدم من الاستدلال الا ان
 على فليس فيما ... في كثير من النسخ ما ينفرد به الزعم من العقد المتعقد
 خارج مع ما فيه الكفاية في العديدة لغير المتبادرة من اعادة الاكس
 حين الكنت في ما فيه الكفاية في العديدة من الكسوف ... في كل من الكسوف في قوله
 في انما يرد في متعلق الحكم وكذا في قوله في انما يتعلق الحكم في ذلك
 لان المراد من ذلك العبرة بما لا ياتي او التعقيل او اعم من ذلك على الاولين
 بين التيمم التي الى نفسه ولا في قوله في انما يتعلق ما ينفرد به الاول الذي هو متعلق
 الحكم في التعقيل واما في الكلامين او التعقيل لا ينفرد به الاول لعدم الاكس
 في كل واحد منهما في متعلق حيث المتعلق في ذلك لا ينفرد به كون التعقيل بالمراد
 اذ ينفرد كما في ما ينفرد به او في الثاني لعدم استعداده في كل واحد منهما
 قبل حصول المتعلق وهو ما من غيره فافهم ثم اقول انما ينفرد من قوله الظاهر
 ان المراد من الحكم المتقدمين كما يدل عليه تفسير ما في الكشاف وهو ان
 ليعرف اذ لا ينفرد من غيره اذ لا ينفرد به انما ينفرد به في المتن في قوله
 المتقدمين بالمتعين من انما ينفرد به انما ينفرد به في قوله المتقدمين

المتعقبات

او المتعقبات

المتعقبات

بالمتعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الكيفية التي هي من لواحق الإدراك من الحكم فانه يعبر بالحقبة التي هي من لواحق
الإدراك هو إدراك الامكان ولامعنى لزمك الامكان يركب من الاكتمال
المنزلة الاولى من المراتب الاولى من لواحق الإدراك ان يكون هذا هو مقدار
جواهر المحققين منهم المحقق الطبري طاب ثراه خاصة في نقد المعنى ان
المقدّمين والشك والجهل والحق والاستقام ونحوها من لواحق الإدراك
فانهم ويرجع الحق الى الكبرياء على هذا لا يصح تقسيم العلم الى المقصور والمفطور
صحيح كما ان يكون انحد من اقسام العلم ما محدتها به علاقة الموجود
المتجاوزة للشك ان الزمان احوال هذه الاشياء انما يحس في المقامات
التي هي من لواحق الإدراك او يقال ان التقسيم على راي من فلا يكون
من لواحق الإدراك الى المقصور وسلفه ولتقرر مع المقدّمين كما في كتابهم في
في الشك والاشارة وفيه ما فيه ثم كيف يصح نسبة العلم الحكم بالاكتمال في
هذا فكم التقدّم اعظم من ان يكون ما هو من لواحق الإدراك إدراكا
وتنظر عبارة الشيخ ان عبارة المصنف يستقيم على كلا الاحتمالين ويمكن
الذي هو اطلاق الاكتمال هنا بمعنى لم يزل الإدراك او ان مقتضى الشك
بيان معنى المقدّمين في نفسه ولا يريد تطبيق كلام المصنف عليها والاصل
فيه انهم في نقد معتزلة الكثر في ما بين النسخ من الادراك فلا يقتضيه

الخطا شبهة

بين المتعلقين نحو نحو المتعلق حكم مع انه لا يخلو برب العالمين في مقابلة
 الكتاب والعباد والنفوس والاشياء فقال انه ما خرج الحكم بكون المتعلق منها
 الترتيب ووجوبه بالاشياء فلا بد ان يقول انه لا يخرج من الاشياء من الاتحاد بين
 الامرين المتماثلين بالاشياء بين المتعلقين والاشياء من جهة مجاز او طعن
 في مقابلة كتاب فهو اما بين علي بن ابي طالب والاشياء من جهة
 او لا بد ان يكون لان اتحاد المتعلقين غير متساوية بالاشياء بالجهة
 بالجهة الحكم لا يخرج من الاتحاد على سبيل المثال وحقيقة بالذكر
 المتشبهة عند الاتحاد غير متساوية سبيل الكلية كما في قوله انما هو الاتحاد
 او لا يخلو او سبيل الاتحاد او لا يخلو في الاتحاد كذا في مقابلة
 الاتحاد بالاشياء بغير شرط كما ترى فانه يترافق الاسم المتعلق والمتعلق
 بجهة الاتحاد المتماثلين لا بد من نسبة الى المتعلق فانهم انما يشاركون
 الى ان في المعنى الاتي ذكره في المقابلة من حيث ان المتعلق بالاشياء
 بالاشياء لا يخلو وليس متساوية الاتي في المقابلة ولكن في المقابلة
 بغير شرط لعدم اعتبار ما يخلو في المقابلة من حيث ان المتعلق بالاشياء
 فلا بد من نسبة في المقابلة بالاشياء لا يخلو في المقابلة بالاشياء
 من ان الحكم بالاشياء المتعلقين بالاشياء كذا في المقابلة

[illegible]

٥٦
 ان قولنا ان كل واحد من الموضوعين غير جبراً وكل واحد من الموضوعين غير جبراً
 فليس مطلوباً من ان كل واحد من الموضوعين غير جبراً فليس مطلوباً من ان كل واحد من الموضوعين غير جبراً
 مع اننا نرى في هذا الوجود محالاً انه لا بد ان يكون الموضوع والمحول داخلين في بعض
 المقولات التي دخلت فيها النسبة الى اللاحقة واللاحقة الى اللاحقة واللاحقة الى اللاحقة
 في اتحاد الموضوع مع المحول ثم لا يميز بينهما في بعض المقولات كما في المقولات
 تحت مقولتين منها شئ في نفسه انما ان يقال ان موضوع الموضوع عبارة عن
 الموضوع من حيث الموضوعية لا يقع على غيره من المحول كقوله او يراد بالمتعلق
 الاتحاد بالذات كما في قولنا ان الموضوعين كما في الموضوعات وبذلك لا يكتفى
 واما في السلب فلو اعذر الاحمال كما في المحول والمحول ويزم صدق الموضوع في
 المحول مع عدمه من هذا خلف ويزم في شرطية المتقدمة كون اللازم متعلقاً
 بالمتقدم وفي النهاية رتبة الموضوعين من كذا لا يمكن ان يكون في خارج المقول الا
 مقولات سمو كذا كانت صحيحة او لا الى سبب ان لا يمكن ان يكون في خارج المقول
 متعلقة بالاحمال فبعض المتعلق الى حقيقة الحقيقة لا الى موضوعها كما او مانا الى بيان
 وتعلقه بالموضوع واما ان يقال ان الموضوعين غير جبراً والمحول غير جبراً من
 المقولات فماذا يدل على ذلك من جهة الموضوعين انما هو في شئ من المقولات
 فليس يمكن ان يقال ان حرم من الشارع ليس هو الفصل اعني من الاحتمالات

[illegible]

حقيقة فحينئذ لا بد من حقيقة التي توجد في العقل كإدراك الحقيقة بتمامها على ما
 أنه حقيقة فاعلم بالفرق ما استدل به من المعارضة من ملازمة خاصية مطابق كل حقيقة
 في العلم بالحقيقة المستقاة من نطق المصدقين بأن يبين أن المستقاة معلومة عن موافقة
 في كون المستقاة مطابقا للحقيقة اسم المصدق المستقاة من نطق المصدقين بأنها
 في الواقع المستقاة الحكم حقيقة حقيقة البنية التركيبية وهو الاتحاد والكلية في قوله بالاعتقاد
 مفلا وبذلك إلى أن الاتحاد إنما هو الحقيقة الجوهرية والحق بالكلية فليس الاتحاد حقيقة
 الحقيقة الحقيقة الأولى العقل العلم انتم في كل عبارة العلم بجمع كلها على الاتحادات
 التي يتبينها المستقاة العقلية سوى البنية التركيبية حيث به لا يفتقر ولا يفتقر إلى
 في بعض الاتحادات كقول الحقيقة أن الاتحاد الأول في معنى الحقيقة من
 اتحاد البنية التركيبية مع وجود أن جميع الحقيقة الحقيقية لا يفتقر في حقيقة معاد
 البنية التركيبية لا يفتقر كقول الاتحاد في الاتحاد حيد البنية حقيقة الاتحاد الحقيقة
 لا يستلزم أن يفرض العلم بالبنية الحقيقة في حقيقة الحكم بالبنية طاعة اتحاد البنية
 الحقيقة في الاتحاد الاستقلالي لا يفتقر فيها البنية الغير المستقلة في تلك الحقيقة
 عدم حقيقة الاتحاد فكيف يمكن أن يكون حقيقة في الاتحاد حقيقة العلم الأول في أن
 أن البنية الحقيقة في حقيقة حقيقة البنية الحقيقة الاستقلالي مستقلة الحكم
 في حقيقة حقيقة العلم أن الاتحاد حقيقة في حقيقة في الاتحاد حقيقة العلم

اتصافه

[illegible]

المستشار العام

4.

[illegible]

[illegible]

واما ما يتصور من انهما يكون ذلك الموجود الذي هو في ذاته غير موجود
 واما انفس ذلك الموجود فلا حقا وبقية الا في ذاته الغير المستقلة والا
 عن اركان ذلك فيكون الاول حيانا في ذلك الاعتبار نفسه والثاني في الاعتبار
 والتغير بذلك المعاني والاعتبار وقول السطر في بيان الاول وليس ما يتصور
 السطر نفسه لكن على ان يكون لا يتراعى في ذلك في بدو الاول وان كان بعد
 بيان الفرق فيظهر عليه الحال والله اعلم قال السطر من بعد بيان حاصل قول
 السطر ومنها في جواب المسألة السابعة لا يتوجب عليك ان تستقيم الحال
 الشيء والثاني امر محوفا كنت لا قد عزم العقل فيه بواسطة مقتضى
 في ذلك سبابة من عدم كونه كمالا في هذا العقل الاول فانه يحرم العقل
 في بواسطة الحرم في سبابة هذا العقل الاول وهذا الرابع كذا قد يحرم الذين
 لعدم الاستمرار بواسطة مقتضى الزمان فاما حرم في العقدة العليا كما ثبت
 الذي ثبت شي من الاشياء وينكسر في نفس السطر على طريقة القدر
 الى قولك كمال ثبت شي من الاشياء لم يثبت الذي وعلى طريقة المتأخرين
 ليس البتة اذ لم يثبت شي من الاشياء وثبت الكمال فيجب ان يحرم الذي
 في هذا الكسور مع الزوم مع هذا الكسور لا يجوز العقل صدق قولك كمال لم يثبت
 شي من الاشياء ثانيا كان المحذور ثانيا كمالا في نفس السطر اذا حقت هذا

لا هو احب له

[illegible]

من غير ان يثبت كونهما متساويين و على التبعين بدليل انهما متساويان
 المتكافئة الا انهما و قد افترقا بحال الاجتماع فلا يفرق بينهما
 في كونهما اشياء بل انهما قد افترقا في كونهما اشياء بل انهما قد افترقا في كونهما اشياء
 ان قولهم انهما قد افترقا في كونهما اشياء بل انهما قد افترقا في كونهما اشياء
 اجتماعهما فانه ان كان مشهورا انهما قد افترقا في كونهما اشياء بل انهما قد افترقا في كونهما اشياء
 الاشياء الوحدية بحيث لا يستلزم ان يكونا شيئا واحدا في كونهما اشياء بل انهما قد افترقا في كونهما اشياء
 على ان الاشياء المتعقبات في الاشياء من الاشياء على تقدير عدم شي من
 الاشياء لا يكون ذلك لا راجع الى ان الاشياء ليس هي الاشياء
 متعقبات في كونهما اشياء بل انهما قد افترقا في كونهما اشياء بل انهما قد افترقا في كونهما اشياء
 انما يثبت على ذلك تقدير مع انه لم يكن شيئا في الخارج مع انه لا ريب
 في صدق تقديره كما لا يخفى على ذي سعة في انه لو افترقا في كونهما اشياء بل انهما قد افترقا في كونهما اشياء
 محال على تقدير عدمه يكون استلزام عدمه ما كلف ولو لم يجد شيئا وقد
 فرض عدمه في الخلف لا يستلزم الاشياء الاجتماع لو كان كذلك في حد ذاته
 التقدير والافترق انهم ان ذلك الاشياء على ذلك التقدير والافترق مستلزم
 اجتماع التعقبات بل لا بد وان لا يستلزم على ذلك التقدير بل انما يستلزم
 على تقدير شي من الاشياء ومن ادعى في ذلك فذلك عليه البيان وما انزل الله به

المتكافئة

انهم ليسوا

الاشياء

التقدير والافترق انهم ان ذلك
 الاشياء على ذلك التقدير والافترق
 مستلزم اجتماع التعقبات بل لا بد وان لا يستلزم على ذلك التقدير بل انما يستلزم على تقدير شي من الاشياء ومن ادعى في ذلك فذلك عليه البيان وما انزل الله به

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

عزيم غير والويل له على كذب العكس منه بها اما عكسها فليس فوقه قال
ما قد رقت محال من كون طلب التوصل الموجبة ثم على السالبة الثاني في
التقدير الواقعة واما مستحق فليس عكسها فليس الثاني في السالبة الثانية في
فكك العكس واما الكذب فليس كما اشتراطها في عكسها فليس عكسها فليس
علا فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس
الحق فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس
من شياء والارادوا العكس فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس
فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس
وحرار العكس فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس
فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس
عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها
الانبياء وروعي كونه في العكس فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها
عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها
محال الا في محال فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها
عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها
محال الا في محال فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها فليس عكسها

يمكن ان يقال نعم ان الرب هو قاهر ما قال الله ان يعجز العقول عنه والرافع
المتبراه حاك له الخبير من سبيل الحق من شرح المسلم في نسخ قول الله
ان اذا كان الحكم انما هو في امر الله تعالى في حجة القائل في ثبوت
سلب سلبية الثاني والثالث في قوله هذا هو السلب على الحقيقة وهو قوله
سلب يعجز عن قطعنا او كان غير السلب كما هو عليه وهو قوله لا يحضر كسلب
المعقود صدق سلب العقول واليهما من ثبوتان والى ثبوتنا قوله فان قولنا
انما هو في وقتهم ثبوتهم من الاشياء في حق قولنا ان ليس قيام في ذلك
الوقت وهو يدعي وما ذكرنا ان رفعه فان المعجز المشرع من ايم او يكون
المشرع في ذلك الزمان في ثبوت في الرجوع الثاني وفيه سلب سلب سلب
في عقيدة العقول عليه لا سلب العقول كالا في عقيدة العقول ان رفعه في قولنا
انما هو سلب سلب في انما هو في قولنا ان سلب لا يقال ايضا ان من العقول
السلب بحيث لا يكون كالا في حق المتصلة التي في الجواب سلب في الجواب في سلب
المتصلة في الرجوع الثاني او صدق قولنا كالا في سلب المتصلة في الجواب في الجواب
صدق انه ليس كالا في سلب المتصلة في الجواب في الجواب في قولنا كالا
في سلب المتصلة في الجواب في الجواب في الجواب في قولنا كالا في سلب
المتصلة في الجواب في الجواب في الجواب في قولنا كالا في سلب المتصلة
في الجواب في الجواب في الجواب في قولنا كالا في سلب المتصلة في الجواب

[illegible]

[illegible]

انهم من موضع المصلحة ثم يحد على هذا المذهب لكن القدر المناسب
في هذه القضية فاسم النعم من الركن فيقول الموضع يبيد او كلي
كان دانيا او غيرهما ولا خيار استثنى انما هو نفس الشيء من حيث هو انما
المصلحة المتكثرة في الدين محض وتكون سلبية احكام الافراد الباطنية
بالمصلحة المشتركة المصلحة الثالثة المصلحة العامة المصلحة مع الافراد
او قاربا منها هو مقدر او هو ان الاعتبار ان الاعضاء من الاول فيكون
موضع المصلحة والكل بالاعتبار الاول موضع المصلحة والاعتبار الثاني هو
موضع المصلحة والاعتبار الثالث موضع المصلحة وهذه المآثر في مقام
وقد على الصورة ولو كل على الرقعة مع بالعبارة التي لا يمكن
ان الموجود في الخارج كالنفس العامة الرسالة او لقوله والمصلحة من حيث
مطلق فانظر انما هو مودة في الخارج كالسبب في كل مقام التزم على ما
تكونه النفس الموصلة في التوقيع والمحب في الشارع المستقيم لم يتوهم لوجه
بالجدة فارتب في الاعتبار لا يطابق على الافراد اعتبار المصلحة من حيث
موضع المصلحة فاما في كل السكان فيمكن ذلك خارجا كما في كل
موضع المصلحة فاما في كل السكان فيمكن ذلك في الخارج كما في كل
التصديق في كل اعتبار المصلحة في كل مكان فيكون موضع المصلحة في كل

وبذلك يثبت اختيار ان احد ما اختيارا من تطبيق على كل افراده وتاثيرها
 يتبين على بعضنا فتكون ما نحتاجه من تحقق في وجهه فلا اذا الاختيارات
 والقيود مساوية في ذلك ولا ريب في مصدر الحق في ذلك الاختيار لو
 جدد هذا الخارج لتباينها كالمساوية الرسل سكان حكمكم سايرا الكليات الخارجية
 فيكون الى الميزة فلا شبهة ان يقال ان ذلك الاختيار ليس الا كسب
 القبول وان لم يتحقق فارقا الى موضوع الميزة ويجب اعتناء في الصفات
 فانما تختلف الاكليم فانما لا بد من حقيقة الفاعل في الفاعل
 والشيء من الاسماء قال بعض الاكليماء في غير ذلك ان المستبر في المعنى
 رأت انما الكلى والسبب في الافراد لما في دون المجموعتين على ما هو عليه
 في كونه كان كما ذكره فكان قولنا شيعون رجلا فكونوا في هذا الخبر فافعال
 في كونه من بينهم ليسوا فافعال الخبر مع انه ليس متاثيرا في قولنا لا يكون
 عليك اسماء بغيره كاسم القوم وهو الميزة فافعال الميزة الى افرادها
 ومجموع كسب وقولنا كما في القوم مثلا الفاعل في عالمي كذا احسن من
 القوم فالقوم والربط في انما هي اطلاق ذلك في قسم الى افرادي ومجموع
 وسواء لا يميز به احسن والبيان ان اراد ان معنى السببين في
 انما في افرادهم وهو كونه واحد من شيعين فافعال ان يقال ان السببين

يسكنون في هذه المدن منهم مع انه لا يجوز لهم سجن على كل واحد واحد من
 السجين حيث اراد بالسجن فواكفوا الزور الا ان كان في ذلك كل واحد
 السجين المحب والاعلان من بين كل واحد من السجين فليس
 وان اراد ان ينفذ كل واحد من رادوا وما هو فيه البقاء في مستقيم
 السجين احد من السجين فكيف وعلى كل واحد من السجين يسكن في كل واحد
 من اجزائه على طريق ترك الاخذ من الاما او موقوفات الاجرة
 على طريق ترك السجين الواحد على كل واحد من السجين يكون في كل واحد
 رادوا الا ان السجين والاعلان الاخذ على السجين مرات كثيرة وفيها
 لو كان العدد الاخذ في السجونة من الاما او كانت المسورة
 في السجونة كسيرة او جزئية لا كفار المسورة فيها فلكان كسيرة في
 ان السجين فلو كان سجين رادوا فلو كان مثلاً السجين فلو كان في
 معنى الرجل السجين كادوك كانت موجبة جزئية لا على السجين فلو كان
 هو السجين مع موجبة انما هما اذا كان الجاني العقل من السجين
 فان تفاوت السجونة فالحق انما السجونة او موجبة والحق ان
 يقض السجونة فلو كان جزئية فلو كان السجونة فلو كان في
 جزئية السجونة بالسجين فلو كان السجونة فلو كان السجونة

السورة السبعون من ثم عاذا ربنا عما نجلنا من عبثنا من عبثنا
 القوامين الميراثه لعل قولنا بشبهه قاصه منارة الى سبعا ما ذكرنا من
 شانه بعد النعام لعل التكرار في امر او النعام لعل الكلام كما
 لا يخفى على الاعلام قلنا شانه لعل وجه الامكان ان الحيوان على زيد
 فليس الحيوان المراد به ما هو حيوان والحيوان غير المسمى به الحيوان
 من حيث الطبع والحيوان غير الحيوان لا بد من ملك ان الحيوان
 المرسل اليها كل عبد المسمى كل القول اني لا نكف عرفت فيما بين
 ان الانسان نوع واحد والمرجع فيه هو الحيوان المرسل خطي في
 لا يصح ان يكلم في قولنا الحيوان مسمى على الحيوان المرسل الذي
 هو ام من الحيوان لا سبط الحيوان فكل الاوسط الا ان يقال ان
 مثل ذلك المقرر لا يكتفي فان الموضوع على ذلك التقدير وان كان
 هو الطبع لا يثبت في كل مسمى الحيوان من حيث الحقيقة فمن
 الخاص الذي هو الحيوان لا يثبت الا في كل ذلك ناوله الى شخص القول
 نحن مع ان تباين الحيات في الحيوان بالكل من اوسط هذا بناء على
 المقدمه عدت من القول وانما لو اردت شيئا ما سمر الكاوي
 كقولنا لعل من حرم ب الحيوان لعل قولنا في حرم كذا كذا قال

فما يرد من ان محبة فكر كلام الحق الطرقة ركنه الذي لا ينفك عنه هو من الطرقة
بوت من ان محبة فكر كلام الحق الطرقة ركنه الذي لا ينفك عنه هو من الطرقة
بالامكان الاستدلال على وجوده من غير ان يكون له وجود في العالم
والحق في المحل هو الاول والمراد الثاني الى جوانب من غير سبغ المحل
استدلال ان يكون انما لا ينفك عن الاستدلال على وجوده مع الاستدلال
وحيث وجود الصورة الاستدلال على عدم الصورة المنطقية فاما في هذه
القول في حقيقة امثاله به الحق انما لا ينفك عن ان الامكان العام
علم من الامكان الاستدلال على عدمه لا ينفك عن وجود الاستدلال على
انما لا ينفك عن الثاني واما في هذا الترتيب فلا ينفك عن الحق بل هو من
مثل هذا الترتيب الحق واما حيث لقا والاستدلال على عدمه فليس
يكون قابل ان يقول ان مظهر الحق الاستدلال على الجسم المنطقي
يستطيع مع الصورة المنطقية قابل على عدمه الحق وما حكم به من الحق
مع عدم الحفاظ انه ان كان ممكنا لم ينفك عن الاستدلال على عدمه الحق
الاول من الامتيازات الى الموضوع والمحل في الحسنة ركنه وهو ان
واحد فان الحق المنطقي من شرايع اسم اعلم ان الموضوع والمحل
في المحل الاول شرايع واحد وهو في كل واحد من الاصلين انما لا ينفك عن واحد

ولم يكن هناك شيء من الكثرة مع منحل الحل والثاني ان بلا خط شئ واحد
 بلها طين من غرون بوضه الهاط قيراجي يمنع الحل ايضا خلافا للصدر الحق
 من المحقق الذي ان الحل نسبة ديمتريه في نظام الطرفين والخاصة
 كطيرة صريحة ومكررات التفتات في عهد الشئ اثنين عام تقيد لهما ولا تـ
 يد للحل من التفتات الى الطرفين ومن ممتنع مكررات التفتات من
 غير تكرار التفتات المربعة الزمان ما قال من الشئ من انه ان اريد
 انه لا يد من التفتات الى المربع مع ذلك في ان واحد فذلك سطر
 الحل ضرورية ان التفتات المنقطة الى سبعة من ان واحد وان اريد
 انه لا يد من التفتات الى المربع مع ذلك زمان لطيف ومبرهن الى
 التفتات الى شئ واحد فذلك يد خان الحقيقه يد فيها من التفتات الى
 النسبة ليس ملتفت اليها بالفتات الطرفين فان يكونا في سطرين في
 حروف التفتات لها فوجب ان تكونا ملتفتين من سطر النسبة وذلك
 في باقي الواحد المحقق بالضرورة وان كان النسبة لا يفتت في ان واحد
 الى امرين فليس ما ولا مبرهن حليم بن محمد المرسس يدل على نزاهة
 اعلم بالهوايب الثالثة ان خط الشئ واحد بلها طين بان تقيد فغير من
 جميعا بين سواها من ذلك التقيد التفتات المربعة مع العلم الحل قطعاً وقد

[illegible]

١٢
 المطلق تجوز السماع الجوهري عن الكل وحق الاقصر من دون تحقق الاعمى بالقرينة
 في تحقق ان صدق التفسير صدق المطلق وتجوز نفس الشيء بما ينافيه تجوز اجتماع
 المتناقضين في كونهما على من لا ادنى منقوص والاضافة والاعلم بالادب ان
 كلامه ان يحطوا بالكل والاسم حقيقة الحال ان زير جربا لا مشايه الكمال كان
 عن نفس الاعراض المطلق هو الثبوت التعقيد والزام صدق المطلق حقيقة
 عند دون الحقيقة كسبوا الظاهر من كلام السماع الوحيد مخالف للضرورة وان كان
 مكانه من محكي من هم من نفس الامر والمسمى عند ان التجربة ثبت لزير ترونا
 اعم فلا كذا ويصح ايضا فان هذا الثبوت تحقق في نفس الامر فكيف ينفع
 بالاشياء بل فهمم اجتماع المتناقضين اذ قول ان زير جربا لا مشايه بالاشياء
 هو ايضا ذلك الثبوت والحق فيكون الوجه في الرافعة بالاشياء وفيه الا
 مشايه انه ليس في الرافعة فالحكم صدق المطلق وانه شقبة حقيقة الاشياء كما هو
 فيهم النسخ بوسنفة كيف والنفق بليس الا الوجود الواقعي المازي
 ان المراد الحكمة اخضر من الجبابرة انية كما اخضر هذا الزم ولا
 ريب ان الجوهري حنه في الحكمة والكلام ليس الا ما هو بين اوصاف الوجود
 نفس الامر في كيف وبركهم عقل حافظ بان مطلق الثبوت هو محمول الجاهل
 هو مطلق المحمل على التوا ^{بدر} ^{المراد} ^{حرون} الثبوت الواقعي وقد اخضر

مستجابا لا مكان من اوجاف المستند المحيطة به عند انما يلحق بالبرهان والظهور
 المحيول انما هو النبوت الفعلي لا الاصل المتيقن الذي سموه مطلق النبوت ولا
 فرق بين الامكان واخره في ذلك بل يزم ان لا يقيد قول الله واصله المحيول
 المتضمن الامر بالمعروف الا ان يقول انه مراد به المستند في مقابل وبالجملة الحكم بالاشياء
 والامكان على النبوت الا كما ترى وصحة باعتمادها في فرد من افراد مملو
 امكانه لا يمين ولا نفي من جميع اذ لا انصاف بها او لا وبالذات المفردة
 المحرور واما النفقة المستندة في ذلك المطلق فحق المضمون لا يمين كونها متغيرة
 ووسم فالكلمة في المطلق الذي يقيد بالامتناع وذلك ليس كذلك ليس الكلام
 في المطلق مطلقا ثم لا ريب ان كل قضية مع قطع النظر عن خصوصية
 لطرفين وبما يحتمل الله في ذلك ليس كذلك ما استلزم على مطلق
 ظاهره يكون متبادلا لا محالة بل يعم في اجتماع المتخصصين ويرتفع التناقض
 بين الاحكام والسلب والالزام اجتماع المتخصصين فلا موقر منه ولا
 جبر ولا لزوم السلب والخروج عن الكل لا محقق له عند الفاعل مع الزاوية
 متحققه السام من الخاص مما يقرب منه او يستلزمه فالظن ان ليس ميمنا
 مطلق ولا مقيد حقيقة واما نظر في سبب ظاهر الامتناع ولا يبعد عن كلام المستند
 انما على ذلك وان كان صوابه انما هو في غير حديث الاستصحاب

شأنه ميثاق الجواب ان يقال ما نحن فيه مسائل فريدة في الشرح
حيث لم يكن الاطلاق من الشرح وان كان لا يخلو عن غير اطلاق الا ان لم يكن
موضوعه في الاطلاق ما هو في جانب المحل او انما يقتضيه القوة كما قال
الشيخ في المصطلح في المحل وفيه الشك في ان كانت لا يقتضيه كذا
المتاخرات لكن لا يجوز من اللاحق مثلا كانت وقد لا يقتضيه في الترويا
في ان يكون في معنى عبارة الماتن في اذا كانت الكلمة موجبة مع
استعمالها على الضعف الذي في المصطلح بالمرتب الاول شق على الشرة
على نعم التولية التي هي اقوى من الامكان في المصطلح المستطاب
في نسخ فيه انه لم يرم من كون المحل موجبة كذا في المصطلح موجبة الا
ان معناه القضية الشبوت التي كما عرفت في لان الاطلاق وقع في
ان القضية التي حكم بما يتبادر عنه الاطلاق فمطلوبه وانما يتبادر
عن انما يتبادر عنه الشبهة ان المصطلح القضية التي هي في الشبوت مطلقا
لا يتحقق بعرض على فلم يجبه عنها ولم يسميها الزعم انما يتحقق بما يدور على
المعنى المتبادر او على ما تدور في نفس الاول مطلقه والثاني منه انما
يحكم المحل في التام في كلمات الماتن عن وعلى انه كبرت بعد ذلك اعرا
في ان لا يلزم في ان يكون كلمة مثلا موجبة بحسب الاصطلاح

بقوله لا حكم فيه على امرنا يد على ما يتبادر من الحقيقة عند الإطلاق
 واحتمال التمسك بالمتبادر في المظن المحسوس دون التمسك بحكم أو لا فارق فيها
 فالله سبحانه وتعالى لا يتكلم ولا يقر ولا يثبت ولا يقبل ولا يرد إلى ما قلناه
 من أن الحق فلا يعقل حاله المستحيل في شيء من الكلام الملائم والظرف
 المشروطية لا حكم فيها لأن حين كونها أطراف مشروطية أو من غير ضرورة
 لكم اضطرار الصدق والكذب وتطابق أطراف المشروطية حين كونها
 كذا كذا لا يتبادر إليها كذا كانت مشتملة على كذا بعض التسعين من مشروحات
 السلم فمستوى العبارة المذكورة المنقولة عنه أي حال كونها أطراف ضرورة
 ابن القيم السكوت لا يرتبط بغيره والاعتقاد المحكي عنه من أمر لا يكون
 من قبيل ما يغزو به ضرورة ما قلناه من أن بعض الاعتقادات لا تقترن
 إلا بحرف المشروط لا يتبادر إلى كون الطرفان متقيدان بالتركيب لهما
 قيمة وكذا الاستعمال الفعلي على النسبة الميزة المستفاد للبناء في الحكم عليها مطلقا
 بل الحكم المطلق فادعوا بطلان الضرورة وتاميد فيقول الشيخ القول المجازم
 بحكم فيه من حيث معنى اليقين أو بالاحتياط أو بطلب أو كذا المعنى أما أن يكون
 فيه بده النسبة أو لا يكون فاعلم أن كذا كان النظر عند بعض حيث لا يقد
 يحتمل من حيث لا يقد فغير متبادر على أن لم يكن كذا كذا هو على معنى

متى هي الفعلة من مراد الشيخ اذا المراد من قوله اطلق فيه هذا النسبة النسبة
 هذه النسبة قال الشيخ واما الشرطية في هذه النسخة ففما يا محققا انما هو من
 شين الشرطية ان ينزف ما هو بها انما عليه ان يعرف اولها فيسبغها
 المعقولة من كونها ضرورية بل انما هي ان يقال ان هذا هو الذي لا يرد عليه
 اذا قلت ان كانت النسبة شرطية وسكنت ولم تزد ان في ذلك الشرطية
 ان يكون بعد تمامها او كنهها فان هذا هو الذي لا يرد عليه لا هو الذي لا
 كاذب وكنت اذا قلت انما ان يكون النسبة شرطية لا يرد عليه وسكنت
 في اول ان تذكر في يد من ان ان تذكر مساندة في حديث قول واحد من
 قولين بما في النسبة فثبت ان النسبة شرطية كونه حلا حليها انما هي ومن
 الايجاب ما اطلق بعض الشرطية لا يرد عليه في النسبة
 لم يرد عليه النسبة والامر كما كان هذا الجليل بل انما يكون كونه الحكم عليه غير مستغنى
 عنه فانه قال ان النسبة انما هي التي في المقدم والثاني عبارة عن
 الاستغناء ولم يثبت انما هو كونه النسبة مستغنى عن المقدم من ان يكون
 او لا بد له من الاستغناء بالنسبة حاله وهي غير مستغنى قطعا بقاء العلم
 بالعلية انما من الاجابة ان النسبة المستغنى لم يرد عليه من انما هو
 فان المستغنى من كونه النسبة الشرطية ففما يا محققا انما هو

فأكبر من مستند ما بين ذلك من التوفيق ما يكون من غير شرط بالانها
 الاستقلال وهو المكان في حكم الموقوف والا ان عزمه مجرد انبثات اشكال
 الاطراف من الحكم في الجدية لا يكونها فقا با غير مستند الا ان يقال انه على
 هذا ما في هذا المطلب المقادير الحكم فانهم ايضا يكتبون شيئا من الحكم ولا
 يخفى انما نسبت ذلك فتم الموقوف والمطلب من غير ان يقال ان هذه
 لا تخفى ما هو الحق حصة وانما يكون الاطراف فقا با موقوف بالاس
 في الموقوف انما يابا عليها بالاعتبار كونه فقا با حصة من حصة طلبة غير مستند
 فقا با انما يشهد انما لا يخفى انما من شرط الحكم بالانها والافتقار
 الموقوف والكاتب بالاعتبار والى شرط السوط من غير ان يقال ان
 في الاطراف من غير ان يقال ان الموقوف في الاطراف من غير ان يقال ان
 المتعين من غير ان يقال ان السوط من غير ان يقال ان الحكم بالانها في
 الاطراف من غير ان يقال ان الحكم بالانها من غير ان يقال ان الحكم بالانها في
 الحكم بالانها من غير ان يقال ان الحكم بالانها من غير ان يقال ان الحكم بالانها في
 الحكم بالانها من غير ان يقال ان الحكم بالانها من غير ان يقال ان الحكم بالانها في
 الحكم بالانها من غير ان يقال ان الحكم بالانها من غير ان يقال ان الحكم بالانها في
 الحكم بالانها من غير ان يقال ان الحكم بالانها من غير ان يقال ان الحكم بالانها في

وجه الاستدلال ان اردوا بالمتصور ان يكون الحكم الشرطي حكايته فخرج الحال
 على ان الحكم الشرطي حكايته بخلاف الحكم الذي في الاطراف فلا يكون هو الحكم
 في ذلك السلب ان الحكم الشرطي فقير الى جهة فان كان الحكم في الاطراف املا
 فهو له سواء كان في الاماكن الى التعميم المستند منه فانه خلاف الوجه
 ان اردوا ان الحكم الشرطي مقصور بالذات والظان الاطراف فقيد
 كبا السكايه ايضا فالشرط في عدم ترك من ثبوت حكايته فافان
 وانه من غير ان يجرى وانما هو مستند في تمام الحكم فلا يصدق
 الشرطية الا عند مطابقة الحكايات التي للمعاني بقولهم
 في الكلام على هذا المقام راجع الى ان الحكم الشرطي المستعمل انما هو بين
 المقدم والنتالي فيكون ذلك مناط الصدق والصدق والاكساب
 والسلب سواء كان في الاطراف حكم مطلقا لا مستقلا او لا يكون
 الثانية في هذا التعميم الظاهر ان الحكم الشرطي المستعمل انما هو بين
 ان مراد الحكم ليس في ذلك الحكم فلا يجرى عليه وهو ان يصدق الحكم
 في ذلك السلب الثانيين كونهما قضائيا لا فعليا كالقضية الزايرة في ذلك
 بناء على كلام القاضي فيمكن ان يقال ان الحكم الشرطي مقصور
 على الذات يكفي في كونه مناطا لصدق الالزام الى الحركة فليتنا

في تنازع الشكوك ما لا يفتقر إلى تعيين موطنه وسالته كسبب الاول
 منها اما المصدق والكذب فكلما كان مدار الشرطية هو الحكم الشرطي
 فقد قبحا يكون عبارة عن مطابقة الحكم الشرطي للواقع كما ان صدق
 الحكمية مع بقية الجلي لا ولا سيما وبالا كلام الجزاء المقصود والظاهر بالظن
 فان عليها كمال وقد اوضح من عند بعض والحق انه لو شرط في الحكم
 استقلال المحكوم به به مطلقا لكان في جميع مادة الترتيب من اول
 واما لو رسم صيغة الحكم على غير ذلك فالظن يرجع المصدق والكذب
 الى ذلك الحكم ومن ثم لو قبل الشرطية المحالكة بالانفعال بين التضمن
 الكاوتين معاودة وكان صحيحا واستشهادا على هذه احكام لا صيغة
 اذ كانت موقوفة بالذات بالحدوث لو ثبت ان صدق القضية باعتبار
 الحكم المستعبر بالذات فقط ثم والافتقار للبحث فيه مجال واسع ثم التغير
 التيقن ان الحكم الحالي المحتمل للمصدق والكذب لا يمتنع في تلك
 اصلا وان المطلق الحكم مع غيره فالترتيب بشرط الترتيب الاصل كما لا يخفى
 في مرفق واما حال الحق الدولي في عدم نسبة المصدقة والنسبة
 النسبية بما هي نسبة رابط والرباط عايرى رابطا لا يفتقر لبراد النسبية
 الرباطي عليها الاستناد بل مستوفى فابراد النسبية الرباطي هي النسبة الكافية

انما كناية ظاهرا للبيان على ما لا يعجز المستعجبين من مستلزم الاسم في نفسه
 اعلم ان الحق الذي لا يمتنع له على استلزام نطق السلب بان السلب مع
 غير مستلزم فلا يقاوم اثر السلب ومنتج حله من طرف كلامه بان السلب
 متعلق بالاكساب مع كونه غير مستلزم ولم يصح ان كلام الحق الذي لا يمتنع
 فلا قد يربب المتأخرين ببيان النسبة السلبية نسبة سبلا كناية متعارفة بكم
 ان لا و النسبة مطلقا غير مطلقا لنطق السلب ثم ان استلزام السلب
 لم يلب من غير مطلق الثبوت عسي ان يكون مفروضا الاستلزام بغير
 واسم ان لم عند الاستلزام ان يكون كانه احتمال لابطال النسبة السلبية
 الذي ذكره مشهور بين المتأخرين لم يثبت البرهان الذي
 ومن ثم تراهم يكتفون بان نفير كل شيء رفعه و مرجع العلم بان السلب لا
 خلاف حقيقة التي الوجود في نفسه او غيره و النسبة كناية نسبت
 عبارة الا عن الوجود في نفسه على ان وحدة النسبة مشتركة في كونه
 التناقض كما هو من المعربات بل كما وان يكون من الاما حليات
 و مرجع الحق الذي لا يقاوم المراسنة القديمة و قرا لها بها من قول
 السلب و موصوفه لا ريب في ان النسبة مطلقا غير مستلزم فلا يخ
 الفرض الذي ذكره في المصنف هو ان لا يربب المعاداة في احوال

السلب على القضية والاسم هو علم ان وجوده النسبة السلب على ما عرفت
المراد ان لا ينافى باقية الايجاب على ما عرفت النسبة السلب ان يكون كذا
فان كلمات التوهم في هذا المقام مستتكة كما يكون في النسبة السلب
شيء هذا القول وهو كمال شيء كان في المحمول في النسبة فكله بعض من كماله
شيء في النسبة بر وجه كماله الوحيد الكثرة وغيره اما ارجع الى قول اولي
المحمل واما على التقدير الاول كونه الماهول ان المحمول الى الاصل
المستحيل من شيء سمى في معنى القول انما كثر كمال النسبة موضوعا
درود كماله فانما كان في النسبة كماله سمى بسبب وجود المحمول شاب في
لبس مراهقة والشيء الموضع محمول وازال بطر مسال فاستقر النسبة
ولم يبق في النسبة في الطراب في الاول ان لا يبق في النسبة كماله فيها
ثبوت المحمول بتوفا موقعا في ان الاصل في مطلقه وقيمة لا لم يبق
الفرقة فيها وقيمة مطلقا ان اعتبرت وسيفه كماله بانها
مطلقا ممتنع في كماله بعض النسبة في الاصل وهي مباديه ومن
بها طر فساد مطلق ان كماله بعض النسبة كماله فيها
انها مطلقه وقيمة كماله النسبة فيها غير الذي كان في الاصل المطلق
الواقعية لا تنكسر مطلقه وقيمة كماله النسبة كماله النسبة

المحققين قولهم هذا المحقق من محاسن عقايدنا قلنا في حقهم غير على ما بعد
 بعد من المحققين الحقبة المستندة على الرأية التي لا تأخذ في قيمة بل الظاهر
 به هذه هيته لا موحدة والسبب انه انقصر على مجرد الدخول في علم رات لم يكن على
 تأملهم من تنقصف الرأية واحدة فحقها الرأية والحقها الحقبة والحقبة
 حقن وانتم كون انتم الا على علمه لو لم يكن مكانا معينا معينا معينا
 قيمة ربه على جميع الانهية الاضية في حبيب الانهية فهو منهم وان
 كان فيه حقن في المحل ومثل السبب كما يقال في الحقبة والقيمة الا ترى
 انه لو لم يكن في حبيب التناقض ان الوجهة المطلقة والمكانة الوقتية المستندتين
 في حبيب متناقضتان فكم كان من شأنه السبب كما يقال في الوقتية
 على ما هو من قوله لم يكن بينهما تناقض لانهما كل منهما في حبيب الوقتية
 في الوقت الكافي مما يدل مع صديق الحق السبب في الوقت
 الكافي بالامكان صديق الحق السبب في الوقت الكافي وهو مستند سبب
 الشايع في ذلك الوقت لعمدة فان قلت عدم التناقض لعدم اتكاف
 الزمان فان زمان السبب غير زمان العبادة فغير متجانس لا حق التناقض
 قلت هذا اهل ادراك ان الكافي غير معين فالسبب المستند في الوقتية فان
 الوقت فيها لا بد وان يكون كهيئة لا يعلم الا كتاب او السبب فيه منها

يعبر كذا كانت بالحيث لم يكن له ان يكون الزمان الماضي فان اراد ان يعبر
بنظره الى عدم كونه الزمان الحاضر والاستقلال فتكون الوقفة المشبهة بغير وقفة
كما يجب ان يكون من عبادة في قوله تعالى فان لم تكن العتق ليس كما في
كله ليس كخاف وانما اراد انه وان لم يكن معينا لكن المراد من كونه في الزمان
الماضي مع وقوعه في الزمان فانه ما فيه من وجه ان ذلك العتق ليس
فان لو كان فلا يكون وقفة الامور التي هي في الزمان فانه لا يكون في الزمان
لما في واما بدونه ففهم العتق الزماني من كان معني المثل السابق مع الشر
في بطن النار ووجه كونه في وقفة في قوله تعالى ولا تريب في الله الكلام
في نفس مفهوم الوقفة دون الامر الخارجي ومن ثم يكون لتفسير الزمان
تفسير الجوانب التي ان بعضه ليس بالزمان ويزعم ان اتحاد الوقف
فيها لا يستلزم طرق اتحاد الوقف بالزمان ان المقصود من هذا
هو ان الوقفة والشاخص من الامكان التي يتحقق نظر الى مفهوم
فانها لا تستلزم اتحادها في الزمان والبقا لقول قوله انما كان متصفا
وقد اما وقفة مع صدق تعريف المتغير بغيرها البقاء بعد مخرجها
وقفة ومنشئة ان ليس بحجاب وقد حجاب عن الاصل بالوقوف في
المتغير فان الشيخ عند الشيخ شابه وكذا الخارجي وفيه ما فيه يمكن

وحيث ان الحجاب من غير ان يتبين ما هو وراءه است اربطه الزمانية بهم وان لم يكن
كمن يلحق به اية حيث لا يكون له ما يميزه ان يشترط لجاء الربط بينه وال
فلا ينبغي تحقيق النظام كك وكلمة الله على ذلك ففكر ولا يشترط بالانكار
كما يورد اب الحكمة الاشارة الى ان الله مدني واما في المفارقة بينه والشرعية
التي هي خفية ففان كان تحقيق الضرورية والشرعية بهما الحكمة السامية
التي هي الحكمة الباطنية ليعلم الضرورية الشكل الاول لا يشترط ان الفعلية فيها
ولذا كان في الضرورية ان لا يكون له من يستلزم من سلكه العلم
في حين عبارة المتن والتفسير الى تحقيق اللفظ على المعنى في الضرورية
ان لا يكون له في لولا صدق الضرورية في التفسير بعد وقت الحكمة التي
هي تحقيقها لا يصدق الا مكان مستلزم مكان صدق الاطلاق امكانا
وقد عرفت ان
اما الضرورية التي الا مكان سلبها هي
التي في المنطق الحقن الامم من ان يكون بالادرات او بالحقبة وهي مساوية
للاولم في الحقيقة التي هي من حيثها وبيانها لا مكان والا فلو لم تستأيد
شكها بان كل صدق الاطلاق مع الامم محال لا يستلزم سلب الشرع
عن حقيقة الاطلاق الا في الواقع لا يصدق الا في مكانه لكونه لا زال
في الاطلاق انما لا يكون في ما في صفة كلام الله من طائفة معينة على ما عرفت

التي هي من الممكنة والحقائق ويكون مرادها هو ما ذكره ما كان في ذلك
الامكان فائدة وقصورنا ونبه في الكلام فيك السورة ليس يحسن في الجمع انه
لا يمتد طوله سارة الاثنتي في الدنيا شئ حيث ظاهري فليست الامكان يستند
الامكان التعبدية في الحقيقة نعم ازالة الامكان لا يستلزم الامكان الا في وسبيل
الاحتياط وليست للمع بالاعراض كان بين مراد من الامكان الوشوي الذي
اقي به شيئا قاصر ولا يحقق عادة الامنية ويخرج لغير الغرض الاستعداد
والتمثيل فان مقتضاها ان كانت مادته لا يكون منها المطلوب ولا يترتب
اعلم بها العلم به والسر ان اللازم في انواع الامتناع الا وسط الى ان يعجز
التعبدية من شأني السلم في ضمن منع كهم الامتناع اضرار بالقرن
لا يستلزمه التمثيل او لا يلزم منها شي فان قلت مما حمل الاستعداد
ان الحكم ناسبت ثلثه من غير ان الحكم الي غير ذلك وتلك
الجزئات كلها ثبت لها المحذور فالمنع ثبت لها المحذور فثبت الاستعداد
فيها تام ونسب فيا كمتسما به وهو داخل في المحذور في المحذور فثبت
ولا يثبت فيه المحذور كسبي البتة والى ذلك واداسات ككسب لم يترتب
منه شيء في امر التمثيل في العلم لا يخرج من الامتناع في الامتناع في الامتناع
الحكم في هذا الطريق كما ثبت كالمعنى في المنع في المنع كسب الامتناع

كما نرى في خبر الحكم كالا سكاره كذا بزمنا ترك الامور في حق الحكم كالحكم ثابت
فقد ويزه المفردات مستندة لغير قطعها فان قلت كونه مشتركاً في الامور في
حالة الحكم امر متعلقون لغير كون الامور مستبطاً والفرق ما بينا قلت به
ليفراد المراد انهم كون المفردات بحيث لو فرضنا ما وقفت لغير مسمى
الشيء لان المقولات هي التسمية موافقة في نفس الامر والامر والقياس
ومستطاب يذرا الساعين بالهروب ان يذراع كونه مخالفاً لا فوال
المبرراتين مخالفة للقياس انما كان التمثيل كذا ما سياتي به الاستدلال
شكالي هو بربطه بغيره ولا شيء من القياس باسند ان خبري على خبري
موسى من التمثيل لقياس خبري من الخبري والكبرى ليس بتمثيل قطعا
والا فلو ادخل في القياس ولا يزم منه كون التمثيل قياساً ايضا الا
تبريد ان ترتيب السور على مقدمات القياسة ينافي في الاستدلال
الناقص ايضا ان ان يقول بامك الاكثر ولو ادخل كل حكم الاكثر
حكم الكل ينتج انما حكم الكل فليزم ان يكون الاستدلال ناقص ايضا
قياسا او لا يتركب الكبرية مثلا اذا المراد مرسوم التبريد خبري من
الشيء متين على قياس ما كان مما هو عليه فهو جوازا وقد عرفت
انه اذا انفك التبريد من علي بونه واحسن من الاستدلال الاربعة

لم يكن تمثيله الاستقرار بالجلد مقدمات التمثيل لكون الفهم متفكرا كالمعبر
الاسكار وكون الخرافات لا يستند حرمه اليه ولو سلمت المقدمات والحاصل ان
التمثيل من جهة الاستدلال يتغير بخلاف القياس فان مقدماته اول وجه التسليم
فيكون هيئتنا مستغرقة للطلوب بخلاف القياس على وجه التفرع في كل كلام
البعين فانه مقدمات القياس في التمثيل صيغ مطلقة بين العنصرين اما وجه
اليه غير مسلم كما في الاستدلال على ان افعال الرب غير مسلمة بالاطلاق عند الاشياء
من اين ان تحريم الخرافات سكار سماع الكفار الحسن والقيح العقول من فهمهم
اساس القياس الحقي واقراءه ولو تقررنا نحن ذلك كسكده قلنا يمكن ان يكون
القياس مستغرا كالمقياس في قول انه قياس مضملي مقدماته في المقدمات
اذ المراد من علم الحكم ان كان علمه انما في نفس الامر فالصواب في مقدماته
او انما مقدماته فأكبر من مقدماته بالجلد انما في هذا القياس من قبل سائر
المقدمات بل وعاية التي لا ضابط لها من الصدق في الواقع انما به ادعاء
محمض على العقل في الاستدلال في ضمن حذرة الماتت ليوحي ان من مقدماته
الحكم والعيه من الطبايع جدا وعبه فان السوء من الطبايع والعيه
سببا في خروج اللازم اخرج الكل الرابع ايضا قبل تمثيل ان يكون قوله
عبه ما فيه المضاف وجه التعيين منه في شرح السليم في شرح القول المذكور

[illegible]

على شيء البتة كما أن كان المحل للموجودات من جهة وقوعه على القوة
بالنسبة إليها كما في الواجب من جهة الوجود ولو ازم المذهب في هذا يكون على
الاختلاف في التسمية التي هي واحدة في القوة كما في البراءات وإن كان
تقصده من حيث مطلق الابطال الأكلي هي التسمية ثم قال ولما من
لم يؤمن بالجوهر البسيط فذكر بأن معنى التسمية لا يستلزم بالاسم
طافيه من التسمية ولا كما قال بعض الشرح أن معنى المطلق لا يمكن
عن الخاص لأن ذلك خلاف دليل حكمة كلف ومقتضى مطلق البسيط الكو
بيرة وفرضه هو من التسمية ومقتضى أحد التعيينات الوحدانية
في التسمية لأن كان التسمية عبارة عن المطلق ولا يمكن
كون المطلق مطلقا دون الخاص ومن بينهما التسمية فيكون أن كان
العام مستغرقا لخاص الخاص دون العكس بل انما لا وجه للعزل
فأما السبب والعلل كما في مختلف جانب السبب فلهذا علم بالحوادث
أقول المحل كل السبب التوقيف للفرق من التسمية المتعسف قال
شيء حاشية على شرح البداية للصدر السبب أن في ذكره يستلزم وقوع
أن كان التسمية المطلقة منه اه كذا وليس بناء الكلام على
لو أن التسمية الطبيعية المستندة تليق تقاضا عنها هو من القول

له فان مقتضاها عبارة عن العلية هي بالمتبادر من كلام السيد السيد محمد علي
طائفة شراة في حاشية علي السيد يولد به في ان المطلق يتحقق في ضمنها
فكثير من مقتضاها يتحقق باللائم عدم كون اللازم للزبط والمطلوب مسدودا
في ان مقتضى الخاص ما كانت مقتضى المطلق او ينافيه لزم الجميع والمقتضين
او المتشاكلين لا محالة ولما حدثت الكروية قد سلم فقد ان سيطر من السرايط
لم يكن مقتضاها المطلق من حيث هو فبعد التسليم يكون ذلك مقتضى علي
باجتماع المطلق والكروية لا هي فالتفت فيه مع لما لا تسلم ان وادهم به
لا مقتضاها التام ظاهرا فالاقتضى واحد التقيض لا هي التفتين يقتضى
الوجوب وهو تسبب مطلقا بالنسبة الى التقيض الى الخاص مما واقع عليه فكذا
عليه الامر فترجع الى الجواب اما احد التفتين الذي يحلجه التفتين الخاص
على القول بطل وهو المطلق الذي كلاما فيه فليس لا سيرى البه لا محال
مع اخره فمما سبق يكون موضوع الهدية محمد لا حكمه لا اقرار المحرر
المحول مما سبق عليه ولما قوله بل ان الوجوب الى فهو متحقق غاية السخافة
هذه متى حوز الفكاك اللوازم والمقتضات لمضومته فاما لا يجوز انما
المطلوب لا لزوم المطلق عنه المحض متبينة انه لا رابط لهذا الكلام بما
قد حث السيد قد سكره فان قماري والتفتين مما نقله كون

كون الوعد بمعنى مطلق الرابطة فيكون الخبر له مقتضاؤه ولا يزعم من الخبر
 لم يزل يصدق المتقضي على ما هو دون كمال الوعد مستفادة من شمول كلام
 المكلفين الا ان الذين خلفوا اسم الوعد باليقين وهو انما هو
 يقين كبر العزم في ذلك الخبر ليس كقولنا ان الوعد بمعنى المطلق وال
 قلنا ان كماله بالجملة على كونها حقيقة وانما هو ان الوعد لم يثبت
 من الوعد مطلقا ثم نقول ان المتقضي ان مقتضى الشيء على نحو
 اعم مما لا يقينية الشيء من حيث هو حقيقة وانما لا يثبت لا يور
 حقيقه المتقضي الا وهو هو مقتضى المتقضي في ذلك لا يور
 اليقين في الواقع عاقل من تحقق اعم مما عاقل عن الاخر لا يور
 وتاثيرها باليقين في ذلك الشيء هو مطلق من طبعه من دون اقتضاؤه
 تام اعم من مقتضى التوابع ولم يعق الوعد وحده الا
 كما مقتضاؤه الا من الزعم غير ان الحيوان احياء واقضاؤه
 ولا يربط ان مواد الشايع هو الاول وهو مقتضى المتقضي
 كذا كذا من المتقضي كذا كذا مطلقا لكن يمكن ان يكون مراد
 بالمسبوق رفعه من حيث ان مطلق الرابطة الاتحادي مقتضى الاخر
 ليس على الوجه المتقدم من حيث هو دون مانع من قلنا

حقه من الماشي من فرغ التفركا لئلا ان مطلق الحقيقة يحل الصدق
والكذب اي مع قطع النظر عن الواقع ومخصوص الطرفين في لغير ما كان
بما المعنيين بينهما بناء وانشاء لا يكون له مساهمة مالا وسبقه منه
القول فيما ذكره الله الحق العاكن تنقي الجحش في سلام السيد
الله من وجوده شئ لئلا انه لا يوصف الله بول من الشهادة فقد ذكر اشاع
الله ملازم لهذا التفسير في يرم منه وجبره الزاوية والعمري انه
شئ اطلاق ثم اطلقها الى معنى ان ذكيت المعنى على السيد
النقط من الله من مع ان الاقوال من على قول الدوالي بال
شهادة ثم اطلقا ذكره الله نبوت الامكان والاديات ولم تذكر
فيها المعنى لتعريفه والادوات اعادة ان تكتفي في السيرة عن الحق والصدق
والإلهي المرجع والاثبات والاضافة ولا اسكال بالقضايا التي محولة
بها شافقة للوجود في مركبة الباري لتستوعب جميع النقيضين كمال
حال بعض النقيضين من سائر السليم في النظر عند البحث في
قال في تحقيق الكلام انهم هنا لم يثبت اشكالات الاول والابدية
تقضايا مستقرة مع انه حكم فيها بما ليس بمحقق بل هو المرجع
في حاله والى انما مستقرة مع عدم صدق العينة لئلا يعطل والبال

٢٨
 فيمكن ان يكون من نفس المادتين نفسا كغيره من مركبات العناصر
 والثالث ان هذه المادتين هما من جنس واحد من غير وجود الموضع فان لا يوجد
 في هذه المادتين من الاول كما نقيضه ظاهر من حيث هو في السلم
 فالجواب على ذلك ان قوله ان الحكم ليس من الطبيعة حيث ان الطبيعة
 هي التي لا يكون لها حقيقة في الذات بل في الوجود ومرة كما علم الاول
 وان لم يكن من المعلوم ثمرة هذا فليكن مقصوده بالذات المعلوم
 كونه وهو ما في الحكم عليه والاحتمال كونه في ذاته كانه في ذاته
 وان كان مقصوده الاحاطة من الذات كاطقة اكثر الشرائع في الطبيعة
 من قوله ان المادتين هما من جنس واحد لان المادتين هما من جنس واحد
 وهو ما في ذاته مع ان المادتين هما من جنس واحد وهو ما في ذاته
 المحكوم عليه الطبيعة لا في كونه ذلك على ان الطبيعة هي حيث ان
 مع الاول انه موجود في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته
 النظر في ما في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته
 المادتين هما من جنس واحد وهو ما في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته
 كانه في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته
 قوله الحكم في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته كانه في ذاته

المحكوم عليه حال الحكم كما في السواب من فرفوق ولا يخفى انه لا محذور فيه بهت
التي فاقهم عليه في العلم ولو كان واده ما لهم من القدر منقبة اما اولا
فلا تارة الخاف ناميا لا يصلح القدر كذا لا يخفى انه ليس بمحقق بالاساليب المحل
بل هو محذور القدر في العلم قال بعض المتخصصين من سبب في السم قبل اولا
بانه ذك محذور القدر في الفاء للهرب ان ذك في القدر في الفاء لا محذور
فناخا ما بذك من اساليب الفاء من ذك في القدر في الفاء لا محذور
يصلح الا اذا ثبت سبب السلب عن افراد لا فواده المحذور وذك
في غير المحذور في الفاء من سبب السلب ان من بالافراد المحذور في الفاء
رأيت الافراد المحذور ولا يخفى فاقية في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور
بما يتقدم اساليب الفاء من ذك في القدر في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور
والله ابو مطلق عليه وسبب السلب في القدر في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور
قد اصدق بالحق في الفاء من الفاء لا محذور في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور
الموجوب ان البرهان في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور
افراد الموضوع قد يكون مستحقا في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور
ان الافراد في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور
بما لهم علم في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور في الفاء لا محذور

[illegible]

كون موجباً فان من الخواص الذي ليس له ما يطبق يكون بقدرة من يتوكل
 امكن الاقلام وما يسلط به ولا يمكن ما فيه فان المردون لا يقدرون الا على ما
 يحضرون بالعلم اي لا يمكن ان يكونوا فيكون الذي ليس له ما يطبق
 في غيره غير متغير الا في ذلك لا يستعمل الا في الاقلام فان كان
 قسماً في محالاً ان كانت نعم ان الجواب عن الاول محسوس في من
 ان الشارح للسوق فاطر اليه كسوف كتم الحق حيث لم يثبت اليه فثبت
 الجواب مراعاة ولا كنهه وبنهاية العار وبنهاية المشايخ مع ما فيه
 من انه لا يتحقق منه السوء من السوء ولو وجهه ومجيبه من غير حقيقة
 واداء الجواب عن الثاني فثبت ان الظاهر انه ان اراد الجواب عن الا
 عراض التي كانت في فلا يزال ان الداعي في محله ان السالكين
 يكون موجباً حقيقة ما وقع فيه انه لم يثبت حقيقة ما وقع فيه
 حقيقة ما ذكره الشارح فلا دخل في ذلك بل لا بد من الحقيقة
 والبرية الخارجية والحقيقة والبرية ما اوردته ذلك المحقق
 نفسه في الحاشية في الحاشية المنهية وعبارة كذا قوله بل
 مراده اه فثبت ان المحقق الداعي وان لم يقع في الحاشية
 انك لا تكون في فاشية التهمة بيا هو كان نفساً ان المحقق

عن نه التوبة والاسية الحارصة من زمان في زمانه الذي واليه اشار
 بقوله وفيه عاقبة عاقبهم احسن وقد نفى فيه لسانه الحاشية والاعجاب من
 الثالث فقد انشأ بالاعراب من الماتية في الاية فلتصرف على ذكرها
 قوله ونه في يستعمل في المكان الا افراد طائفة اشرف يجمع الا على ان لا
 افراد وانفسها ومن كان صدق العنوان فيه جدر من الحق وقاب
 الافراد يكون ليس بلكان وايضا ولا في المسمى في حق صدق موطن
 والصدق الحكم على الفرد المسمى الى صدق جميعا هذا وتوابع الناقصة
 ان صدق استكان السمية فيس جاكس شيئا صدق على الكلمات بل
 جميعا وانما عنوانات من غير مجموع فلا صدق عنوان ما عليه اصلا
 فلكان الافراد في النقصا والصدق عنوان التلازم فان فهدا
 الشرط مساو لشرط المكان ووجه الفرق هو ان كلام المحقق في الوجود
 في ما فيه التهمة يجمع في انه بشرط المكان صدق العنوان ولا
 فليكن فيه عدم صدق الوجبات الحقيقة اعلا فافهم ان كلامه
 ملغية في الوجود والاي وان لم يستعمل في الجمله مطلقا و
 مبهمة من حيث الجمله انهم ان الغيبة المطلقة عبارة عن
 الغيبة التي المشبهة من الجبهة ان الموصوفين في ذلك

فكلما بما مشهوره فان سبيل الاستعمال وعلوه وحقه ملا ما يقتضي
معلوم الاول من الثانية انه كلما صدقت الثانية يعني الموجبة صدقت المطلقة
في نفسها لا سيما ان جليا كما يطلق به جدي في حق الحقيقة كما هو معلوم
وكونه كسركيلا فالاعراض هي تقسيم الحقيقة المطلقة الى المطلقة والوجبة
كأنها نفسها الشيء للبحثه والى غيره منها والى الخوف من الطبيعة لا
يشترط كما ترى ان التقسيم هو مطلق الحقيقة الغير المقيدة لقيود
الاستعمال وعلوه بخلاف القسمين والنفسية لا يمكنه ان
يخرج ان ينفك عنه حسب انما عليه وهو يعلم ان يقال انها مطلقة لعدم
بعضها كما تقتضي ولا يمكنه ان يكون في غير قاطع فالاولى
ولكن ان توصيه كلام صاحب
والامتناع السبعة في حكم ما فوق السبعة في حكم ما فوق الطبيعة
الحق ان بعض النسخين من نسخ السهم واما الوجه بان الجهات
الطبيعية عامة من الدائمة والغيرية والسموية والكلية هو الواجبة
الاكتفاء للوازم واجبة الثبوت في اياتها وجميع فان الثبوت
انما يكون واحدا لو كان الموضوع واحدا لا يمكن ان يكون محسولا
بمنه واما ان ذلك لا يوجب اطلاق المعنى من قبل انما هو صحيح